ASJP
مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية
ISSN : 1112-9727 EISSN : 2676-1661
Algerian Scientific Journal Platform https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/459

المجلد: 07، العدد: 02 (2022) ص : 137 - 148

ظاهرة التأويل عند علماء العربية. كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري "أنموذجا"

The phenomenon of interpretation among Arab scholars; The Book of "Equity in Issues of Disagreement" by Ibn Al-Anbari "A Model"

د. جاهمي محمد
جامعة 8 ماي 1945 قالمة (الجزائر)
meddjahm5@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/11/03
تاريخ القبول:
2022/09/24

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التأويل
- ✓ كتاب الإنصاف
- ✓ ابن الأنباري

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة التأويل وهي من الظواهر اللغوية المتعددة. كالتقدير والتفسير والتعليل والقياس والحذف والزيادة وغيرها. وقد استرعت انتباهي ظاهرة التأويل-في استعمالها النحوي- عند اطلاعي على كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. وكيف أول كل فريق المسائل النحوية التي خالفت القاعدة لإثبات صواب رأيه. وخلصت في النهاية إلى النتائج الآتية:

1- التأويل -بوجه عام- هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر.
2- لجوء النحاة إلى هذه الظاهرة -ظاهرة التأويل- ليوافق كلامهم قواعد النحو وأحكامه.
3- تعدد دلالات هذا المصطلح: فدلالته بوصفه مصطلحا نحويا تختلف عنه بوصفه أحد المصطلحات الأساسية في علوم القرآن والتفسير.

Article info

Received
03/11/2021
Accepted
24/09/2022

Keywords:
- ✓ *Interpretation*
- ✓ *Book of Equity*
- ✓ *Ibn Elanbari*

Abstract :

This study aims at studying the phenomenon of interpretation, which is one of the several linguistic phenomena like: estimation, justification, construing, analogy, deletion, and addition.... etc. Actually, the linguistic use of the phenomenon of interpretation has been brought to my attention when I consulted the book of 'fairness in issues of controversy between Kufian and Basrian grammarians' to Ibn Elanbari, and how each of the teams interpreted the issues that contradicted the rule to prove his opinion. I finally concluded that: - Interpretation, in general, refers to transforming speech from its surface to hidden faces that necessitate estimation and reflection. - The grammarians seek for this phenomenon so that their speech will conform to the rules and conventions of grammar. - This term has many connotations, and its connotation as a grammarian term differs from its connotation as one of the essential terms in quranic.

مقدمة

مر مصطلح التأويل عند علماء العربية بأدوار متميزة، تركت وراءها تأثيرا كبيرا على الذهنية العربية، أسهم في إثراء الثقافة الإسلامية وفي تكوين مفاهيمها ومعطياتها. وإليه يرجع الكثير من الخلاف في مسائل الفكر وقضايا اللغة، ومرد تلك الخلافات هو مفهوم التأويل كظاهرة ثقافية وكمصطلح علمي. وعملت ظاهرة التأويل في بيئة المفسرين والفقهاء واللغويين على توسيع آفاق النص والتوفيق بين الآراء والنصوص التي تبدو متعارضة.

ولم يكن التأويل وقفا على عصر من دون عصر. وإذا عرفنا معناه فهو مقبول معمول به إذا تحقق بشروطه؛ إذ لم يزل علماء الأمصار في كل عصر من عهد الصحابة إلى زمننا عاملين به من غير نكير. (الآمدي، (2003)، ج3، ص 67)، فمنذ أن نزل كتاب الله وتناوله الناس بالبيان، أصبح مدار نشاط عقلي ولغوي وديني واسع، وكان هذا النشاط يتميز بالدقة والحرص، بغية فهمه والتوصل إلى معانيه.

وقد لفتت انتباهي ظاهرة التأويل عند تصفحي لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري النحوي (513-577).

لذا ارتأيت أن أقف على بعض مسائله ودراستها والتطرق إلى آراء نحويي كل من المدرستين. مصنفا هذه المسائل المختارة حسب موضوعات معينة تناولتها للدراسة لاحقا. معتمدا في ذيلك على الاستقراء والتحليل، وكيف أول وقدر وفسر كل فريق من علماء المدرستين للبرهنة على صواب رأيه وصحة أدلته، وخلصت إلى أن كلا منهما نحا منحى عقليا منطقيا سميته التجريد في تخريج الأدلة النقلية والعقلية.

1. بين التأويل والتقدير والتفسير

1.1. التأويل لغة

معناه التقدير والتدبير والتفسير، أوّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره، وأوّله وتأوّله: فسّره. (ابن منظور، (1988م) مادة: أوّل).

آل: يؤول: أي رجع، قال يعقوب: يقال: "أول الحكم إلى أهله" أي أرجعه ورده إليهم، وآل الجسم إذا نحف أي رجع إلى تلك الحالة. ومن هذا الباب تأويل الكلام وهو عاقبته وما يؤول إليه. (ابن فارس، (1979 م) مادة: آل). ونقل الأزهري عن ثعلب عن ابن الأعرابي أن الأوْل هو الرجوع، والتأويل تفعيل من أوّل يؤوِّل تأويلا. (الأزهري، (1967 م) مادة: آل). ومن معانيه أيضا الرجوع إلى الشيء والصيرورة إليه. (اللبدي، (1985 م)، ص 15).

2.1. التقدير، لغة

يكون على وجوه من المعاني: أحدها التروية والتفكير في تسوية أمر وتهيئته، والثاني تقديره بعلامات يقطعه عليها، والثالث أن تنوي أمرا يعقدك تقول: قدرت أمر كذا وكذا أي نويته وعقدت عليه، ويقال قدرت لأمر كذا أقدر له وأقدر قدرا إذا نظرت فيه ودبرته وقايسته. (ابن منظور، (1988م) مادة: قدَّر).

3.1. التفسير والفسْر، لغة

البيان: فسَر الشيء يفسِرُه بالكسر، ويفسُره بالضم فسرا، وفسَّره أبانه، والتفسير مثله. والفسر كشف المغطى، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل. (ابن منظور، (1988م) مادة: فسر).

بعد هذا التعريف اللغوي لهذه المصطلحات الثلاثة (التأويل والتقدير والتفسير) أعرّج على ما يعنيني منها في موضوع بحثي، وهو مفهوم التأويل في الاصطلاح النحوي؛ إذ هو عند النحاة حذف الكلمة في الفظ وإبقاؤها في البنية، كما لو سئل سائل، من معك؟ فتكون الإجابة: أخي، أي يكون التأويل معي أخي. كما أنه –وفي أبسط صوره– تبيين النص بصورة تجعله آخر الأمر متفقا مع القواعد المتبعة. (أبو المكارم، (2006 م)، ص 232). ومنه يتضح أن التأويل ترجيح لمعنى من المعاني الخارجة عن اللفظ دون قطع لأحدها، وبوجه من وجوه التخريج المتعارف عليها إذا صرفتها القرائن عن المعنى الأصلي.

وبصفة عامة فإنه صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه. (عيد، (1989 م)، ص 157).

2. التأويل من خلال المسائل المختارة

لقد كانت البيئة البصرية من النحويين واللغويين تميل إلى التأويل أكثر من الكوفيين، مما يبين أن منهج الكوفيين أقرب إلى طبيعة اللغة، وهو ما حدا ببعض المحدثين إلى عد المدرسة الكوفية مدرسة وصفية، يقول الأستاذ عباس حسن: "لجأوا إلى التأويل المصنوع، والتكلف المفسد، والوصف بالقلة ونحوها، فقل أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا البلاء، تراهم يذكرون القاعدة ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها مخالفة لها يتناولونها بالتأويل النافر والتحمل البعيد كي تساير قاعدتهم وتساوق مذهبهم، ومثلهم في هذا قليل من الكوفيين، وكأن القاعدة هي الأصل والكلام العربي هو الفرع، فإن أعوزهم التأويل أسعفهم الحكم بالقلة أو الندرة أو الشذوذ أو ما شاءوا من أسماء كهذه يقضون بها على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم. (عباس، ص 99 وأبو المكارم، (2006 م)، ص 231).

1.2. من حيث بنية الكلمة

أ. الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم (الأنباري، (1978 م)، ص 6)

يرى الكوفيون أن كلمة "اسم" مشتقة من الوسم وهو العلامة، بينما يذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو وهو العلو. واحتج الكوفيون بأن قالوا إنما هو مشتق من الوسم في اللغة هو العلامة... والاسم وسم على مسمى (...)، لذلك قال أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب: الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها، والأصل في اسم وسم وزيدت الهمزة في أوله عوضا عن المحذوف ووزنه "اعل" لحذف الفاء فيه (الراجحي، ص 75).

أما البصريون فيقولون: أنما قلنا إنه مشتق من السمو؛ لأن السمو في اللغة هو العلو (...) ومنه سميت السماء سماء لعلوها، والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى، ولذلك قال أبو العباس بن يزيد المبرد: "الاسم ما دل على مسمى تحته"(الراجحي، ص 75).

وهكذا نجد الكوفيين يذهبون إلى اشتقاق "اسم" من السمو لا من الوسم ونجد أن ما ينسبه إليهم أصحاب المسائل الخلافية إنما هو وهم محض.

ب. كلا وكلتا مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط؟ (الأنباري، (1978 م)، ص 493)

يرى الكوفيون أن كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية وأصل "كلا" : كلٌّ فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث، والألف فيها كالألف في "الزيدان والعمران". ويذهب البصريون إلى أن كلا وكلتا فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في "عصا" و "رحا"، قال ابن يعيش: "اعلم أن كلا اسم يفيد معنى التثنية، كما أن كلا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مثنى لفظا ومعنى" (ابن يعيش، (د.ت)، ج54/1)، وحجة الكوفيين أن الدليل

على أنهما مثنيان لفظا ومعنى وأن الألف للتثنية النقل والقياس، واستشهدوا على ذلك بأمثلة كثيرة وأن الألف تنقلب إلى ياء عند النصب والجر إذا أضيفا إلى الضمير "هما"، أما البصريون فحجتهم أن الضمير تارة يرد إليهما مفردا حملا على اللفظ، وتارة يرد إليهما مثنى على المعنى، ودليلهم في هذا قوله تعالى:﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (سورة الكهف، من الآية:33)، فقال: "آتت" بالإفراد حملا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لكان يقول: "آتتا" كما تقول: الزيدان ذهبا، كما أنه لو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه. ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ ما يلي:

1- "جواز إضافتها إلى المثنى، كقولك جاءني كلا أخويك، وكلا الرجلين، ومررت بهما كليهما، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنع، ألا ترى أنه لا يقال: مررت بهما اثنيهما، كما تقول مررت بهما كليهما"(ابن يعيش، (د.ت)، ج54/1).

2- فإن قلت: فأنت تقول: كلاهما منطلق، فـ(كلا) لا يكون إلا لاثنين، فلم أضفته إلى ضميرهما؟ فالجواب في ذلك أن (كلا) اسم واحد فيه معنى التثنية، فإنما أضفت واحدا إلى اثنين، ألا ترى أنك تقول: "الاثنان منطلقان، وكلاهما منطلق، وكلانا كفيل ضامن عن صاحبه. فإنما تأويله: كل واحد منا" (المبرد، (1399 هـ) ج241/3).

2.2. من حيث تقدير الإعراب

أ. "القول في إعراب المثنى والجمع على حدة" (الأنباري، (1978 م)، ص 33)

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب، وحجة الكوفيين: قالوا: الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات واستدلوا على ذلك بأمثلة منها:

أننا نقول: قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، وذهب الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فتتغير كتغير الحركات، نحو قام زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد. فلما تغيرت كتغير الحركات دل ذلك على أنها إعراب بمنزلة الحركات، وحجة البصريين: قالوا: الدليل على أنها حروف إعراب وليست بإعراب؛ لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع.

وفي هذه المسألة يساند ابن الأنباري البصريين بعدما رد حجج الكوفيين (الأنباري، (1978 م)، ص 36-39).

ب. القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ (الأنباري، (1978 م)، ص 55)

يرى الكوفيون أن خبر المبتدأ الذي يكون اسما جامدا يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ نحو: "زيد أخوك، وعمرو غلامك، ويرى البصريون أن خبر المبتدأ إذا كان اسما جامدا لا يتضمن ضميرا، وأجمعوا على أنه إذا كان صفة فإنه يتضمن الضمير نحو: "زيد قائم، وعمرو حسن".

وحجة الكوفيين قالوا: إنما قلنا: إنه يتضمن ضميرا وإن كان اسما غير صفة لأنه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أن قولك: "زيد أخوك" في معنى زيد قريبك؟ وقريبك يتضمن ضميرا، فلما كان خبر المبتدأ هنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ.

وحجة البصريين أنهم ذهبوا إلى أنه لا يتضمن ضميرا وذلك لأنه اسم جامد غير صفة، وإذا كان عاريا عن الوصفية فينبغي أن يكون خاليا عن الضمير، وقد أبطل ابن الأنباري حجة الكوفيين في أن الخبر الجامد يتحمل ضمير المبتدأ. وهو رد -حسب رأيي- لبطلان

التأويل الذي اعتمدوا عليه، إذ لا شبهة بين لفظي "أخوك" و"قريبك"؛ لأن الأول جامد والثاني مشتق من الفعل "قرب" وإنما جاز أن يتحمل لفظ "قريب" ضميرا؛ لأنه جار على الفعل ويتضمن حروفه ويعمل عمل فعله.

3.2. من حيث تقدير العامل

أ. القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر (الأنباري، (1978 م)، ص 44)

يرى الكوفيون أن المبتدأ والخبر يترافعان؛ أي كل منهما يكون سببا في رفع الآخر، بينما هو عند البصريين مرفوع بالابتداء، أما الخبر فقد اختلفوا فيه، فمنهم من قال إنه يرتفع بالابتداء وحده ورائدهم في ذلك سيبويه، حيث قال: "فإن المبني عليه ويقصد به الخبر يرتفع به "أي بالابتداء"، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته" (سيبويه، (1988 م)، ج127/2)، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا.

وفريق ثالث يقول: إنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء (الأنباري، (1978 م)، ص 44).

واحتج الكوفيون بقولهم: إن المبتدأ لابد له من خبر والخبر لابد له من مبتدأ، ولا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا بهما، ولذلك لا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا في الوقت نفسه، واستدلوا على ذلك بآيات من الذكر الحكيم منها قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (سورة الإسراء، من الآية: 110)، فنصب "أيا ما" بتدعوا وجزم "تدعوا" بأي ما، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا، بالإضافة إلى حجج أخرى (الأنباري، (1978 م)، ص 45-46).

وقال البصريون إنما قلنا: إن العامل هو الابتداء، وإن الابتداء التعري من العوامل اللفظية؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات (الأنباري، (1978 م)، ص 46).

ب. القول في رافع الخبر بعد "إن" المؤكدة (الأنباري، (1978 م)، ص 176)

ذهب الكوفيون إلى أن "إن" المؤكدة لا ترفع الخبر بعدها، أما البصريون فيرون أن الخبر بعدها مرفوع بها.

وحجة الكوفيين قالوا: أجمعنا على أن الأصل في هذه الحروف لا تنصب الاسم وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، إذن فهي فرع عليه وبذلك فهي أضعف منه فينبغي ألا تعمل في الخبر جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول، أما البصريون فقد قالوا: إنما قلنا: إنها تعمل الرفع في الخبر لأنها مشابهة للفعل لفظا ومعنى، قال شارح المفصل: "اعلم أن هذه الحروف وهي إن وأخواتها (...) من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبرا، وإنما أعملت لشبهها بالأفعال (ابن يعيش، (د.ت) ص 102/1.

4.2. ترتيب الجملة

أ. القول في تقديم الخبر على المبتدأ (الأنباري، (1978 م)، ص 65)

لا يجيز الكوفيون تقديم الخبر على المبتدأ مفردا كان أو جملة نحو: قائم زيد، أبوه قائم زيد، بينما يجيز البصريون ذلك. وحجة الكوفيين، لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت قائم زيد كان في قائم ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع. فتقول: قائمان زيدان وقائمون زيدون، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره.

أما البصريون فقد اعتمدوا على ما جاء في كلام العرب وذكروا أمثلة منها: في بيته يؤتى الحكم وفي أكفانه لف الميت؛ لأن تأويل الجملتين يكون: الحكم يؤتى في بيته والميت لف في أكفانه، وقد ذهب الزمخشري مذهب البصريين حين قال: "ويجوز تقديم الخبر على

المبتدأ كقولك: تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك، وكقوله تعالى:﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾(سورة يس:من الآية: 10)، والمعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك في الدار رجل" (ابن يعيش، (د.ت) ص 92/1)، وكذا فعل ابن عقيل: "الأصل تقديم المبتدأ أو تأخير الخبر وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التقدير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه (ابن عقيل، (1974 م)، ص 227/1).

ب. القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا (الأنباري، (1978 م)، ص 828)

اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز –وهو عندهم التبيين– إذا كان العامل فعلا متصرفا نحو: "تصبب زيد عرقا" فأجازه بعضهم ووافقهم في ذلك أبو العباس المبرد حيث يقول: "اعلم أن التبيين "التمييز" إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه، لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحما وتصببت عرقا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحما تفقأت وعرقا تصببت، وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهما (...)، وليس هذا بمنزلة ذاك؛ لأن (عشرين درهما) إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل، ألا ترى أنه يقول: هذا زيدا قائما، ولا يجيز: قائما هذا زيد، لأن العامل غير فعل، وتقول: "راكبا جاء زيد،لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا (المبرد، (1399هـ)، ص 36/3.

وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على مميزه، وقد انتصر ابن جني لهذا المذهب "ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان ناصبه فعلا متصرفا، فلا نجيز: شحما تفقأت ولا عرقا تصببت (...)، وذلك لأن المميز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أن أصل الكلام: تصبب عرقي، وتفقأ شحمي ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميزا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز –إذا كان هو الفاعل في المعنى – على الفعل" (ابن جني، (1988 م)، ص 384/2).

وحجة الكوفيين: النقل والقياس، فمن النقل قول الشاعر:

أَتَهجُرُ لَيلى لِلفِراقِ حَبيبُها وَما كانَ نَفساً بِالفِراقِ تَطيبُ

فتقدم التمييز "نفسا" على العامل فيه وهو "تطيب" لأن التأويل فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب ليلى نفسا فدل على جوازه.

ومن القياس: فالأفعال المتصرفة جاز تقدم معمولها عليها نحو: عمرا ضرب زيد، ولذا جاز تقديم التمييز على العامل (فعل) المتصرف.

أما عدم جوازه عند البصريين فلأنه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: تصبب زيد عرقا أن المتصبب هو العرق، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا.

والرأي عندي ما ذهب إليه الكوفيون لأن معنى البيت واضح لا يحتاج إلى التأويل والتحمل.

5.2. تحديد الحالة الإعرابية

أ. فعل الأمر معرب أو مبني (الأنباري، (1978 م)، ص 524)

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حروف المضارعة نحو: افعل معرب مجزوم، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون. وحجة الكوفيين:

1- أن الأصل في الأمر للمواجهة نحو: افعل، لتفعل كقولهم في الأمر للغائب ليفعل، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (سورة يونس: من الآية: 58).

2- إجماع الكوفيين على أن فعل النهي معرب مجزوم نحو: "لا تفعل" فكذلك الأمر هنا نحو: "افعل" لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر (الأنباري، (1978 م)، ص 528).

وحجة البصريين أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على الفتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله في البناء (الأنباري، (1978 م)، ص 534).

6.2. تحديد معنى الأداة

"القول في إنْ الواقعة بعد "ما أنافية أم مؤكدة أم زائدة"(الأنباري، (1978 م)، ص 636). ذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى "ما" وذهب البصريون إلى أنها زائدة؛ أي زيادة للتوكيد، فليست الزيادة عندهم لغير معنى.

وترد عند الكوفيين بمعنى ما النافية في كثير من آيات القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾(سورة الملك: من الآية:20)، ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾(سورة يس: من الآية: 15)، وقوله تعالى أيضا: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (سورة الزخرف، الآية:81)، فـ"إنْ" في الآيات السابقة جاءت بمعنى "ما"؛ لأن التأويل فيها: ما الكافرون، ما أنتم، ما كان للرحمن ولد، غير أن "إنْ" هنا ليست بالضرورة نافية، حيث أن هناك من ذهب إلى أن الأسلوب أسلوب مبالغة في النفي وهو ما ذهب إليه الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾، وقد تمحل الناس بما أخرجوه به من هذا الأسلوب الشريف المليء بالنكت والفوائد المستقل بإثبات التوحيد على أبلغ وجوهه. فقيل: إن كان للرحمن ولد في زعمكم فأنا أول العابدين الموحدين (...)، وقيل: إن كان للرحمن ولد فأنا أول الآنفين من أن يكون له ولد من عبد يعبد إذا اشتد أنفه فهو عبد وعابد (...)، وقيل هي إن النافية أي ما كان للرحمن ولد"(الزمخشري، (د.ت)، ص 427/3).

أما حجة البصريين فلأن دخولها كخروجها؛ إذ لا فرق في المعنى بين قولنا: ما إن زيد قائم، وبين ما زيد قائما، ولما كان خروجها كدخولها تنزلت بمنزلة (منْ) بعد النفي كما قال تعالى: ﴿مَالَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (سورة الأعراف، من الآية: 59).

7.2. تحديد عمل الأداة

القول في عمل إن المخففة النصب في الاسم (الأنباري، (1978 م)، ص 195). ذهب الكوفيون إلى أن "إنْ" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل، وساق كل منهما حججه؛ إذ رأى الكوفيون أنها لا تعمل لأن المشددة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضي في اللفظ، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها، وكذلك "إنَّ" المشددة من عوامل الأسماء و "إنْ" المخففة من عوامل الأفعال، وعليه فعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

أما البصريون فقد قالوا بأنها تعمل لورود ذلك في القرآن الكريم، قال تعالى:﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (سورة هود، من الآية: 111)، يقول سيبويه إن أكثر العرب لا يُعملون "إنْ" المخففة ويلزمون اللام في الخبر لئلا تلتبس بـ "إن" النافية، ولكن بعضهم يعملون إن المخففة، وهذا نص كلامه: "واعلم أنهم يقولون إن زيد لذاهب وإن عمرو لخير منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي [هي] بمنزلة ما التي ينفي بها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(سورة

الطارق، الآية: 04)، إنما هي لـ عليها [حافظ] وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (سورة يس، الآية: 32)، إنما هي: لـ جميع، وما لغو" سيبويه، (1411 هـ)، ص 139/2).

والظاهر من كلام سيبويه أن الكوفيين محقون فيما ذهبوا إليه؛ لأن الآيات القرآنية الكريمة التي تعمل لم تعمل "إن" المخففة النصب في اسمها أكثر من تلك التي جاء فيها الاسم منصوبا، ثم إن أكثر العرب لا يُعملونها. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد البصريين هنا قد اعتمدوا على الشاذ وقاسوا عليه، ألم يقولوا من قبل إن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه؟ وبذلك فقد وقعوا في تناقض.

8.2. تعليل الحكم

القول في علة إعراب الفعل المضارع (الأنباري، (1978 م)، ص 549). لم يختلف علماء المدرستين في أن الأفعال المضارعة معربة، بل كان اختلافهم في علة إعرابها، إذ رأى الكوفيون أن علة إعرابها أنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، بينما علل البصريون ذلك بثلاثة أوجه:

1- الفعل المضارع يكون شائعا فينخفض ومثال ذلك الفعل (يكتب) فهو يدل على الحال والاستقبال، لكن إذا قلنا: "سوف يكتب" صار خالصا للاستقبال دون الحال مثله في ذلك مثل الاسم، فكلمة (ولد) وهي نكرة تصلح لجميع الأولاد، أما إذا عرف (الولد) فإنها تصير خاصة بولد معين.

2- يقبل دخول لام الابتداء عليه عكس الفعل الماضي وفعل الأمر، ألا ترى أنه يمكننا أن نقول: إن زيدا ليقوم ولا يصح أن نقول: "إن زيد لقائم" ولا "إن زيدا لأضرب عمرا".

3- يجري الفعل المضارع على اسم الفاعل في حركته وسكونه، فالفعل (ينجح) على وزن اسم الفاعل (ناجح) في حركته وسكونه، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الوجوه الثلاثة وجب أن يكون معربا مثله.

وقد رد ابن الأنباري على الكوفيين في تعليل إعراب المضارع بما يلي: إن قولهم: "لأنه دخلها المعاني المختلفة" يبطل الحروف، إذ تدخلها هي الأخرى المعاني المختلفة، فالحرف (من) مثلا يجيء لمعان مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد، ومع ذلك فلا خلاف بين النحويين في أنه لا يعرب منها شيء.

أما عن قولهم: تدخلها الأوقات الطويلة فهذا أيضا تعليل مردود، لأن الفعل الماضي أطول من المستقبل، فالمستقبل يصير ماضيا مثل (لم يسافر) والماضي لا يصير مستقبلا، ومع ذلك فهو مبني، إذن فكيف يكون المستقبل الذي هو دونه من حيث طول وقته معربا؟ (الأنباري، (1978 م)، ص 550).

9.2. أسلوب الكلام

العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام (الأنباري، (1978 م)، ص 474). ذهب الكوفيون إلى جوازه دون حاجة إلى التوكيد بالضمير المنفصل، واشترط البصريون لجوازه توكيده أو فصله بفاصل.

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالقرآن وكلام العرب، ومما جاء في القرآن قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ (سورة النجم، الآيتان:6-7)، بعطف "هو" على الضمير المرفوع المستكن في (استوى)، والمعنى فاستوى جبريل ومحمد بالأفق (الأنباري، 1978 م)، ص 474-475).

أما البصريون فقد قالوا بعدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل لأنه لا يخلو: إما أن يكون مقدرا في الفعل أو ملفوظا به؛ فإن كان مقدرا فيه نحو: "قام زيد" فكأنه قد عطف اسما على فعل، وإن كان ملفوظا به نحو: "قمت وزيد" فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز.

وكان من جواب ابن الأنباري أن قدر "الواو" في قوله تعالى: وهو بالأفق الأعلى على أنها للحال لا للعطف.

10.2. تحديد نوع الكلمة

القول في "نعم" و"بئس"، أفعلان هما أم اسمان (الأنباري، (1978 م)، ص 97). ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا ينصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين (الأنباري، (1978 م)، ص 97).

واحتج الكوفيون على أنهما اسمان؛ لأنهما يقبلان دخول حرف الجر عليهما، واستدلوا على ذلك بما جاء في كلام العرب: "ما زيد بنعم الرجل" ودخول حرف النداء عليهما لقول العرب: يا نعم المولى ويا نعم النصير، فدخول حرفي الجر والنداء عليهما يدل على أنهما اسمان لأن الجر والنداء من خصائص الأسماء، ومن حججهم أيضا أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا يقال: "نعم الرجل أمس" كما لا يقال أيضا: "بئس الرجل أمس" إلى غير ذلك من الحجج (الأنباري، (1978 م)، ص 97-104).

أما البصريون فقد احتجوا بما يلي:

1- اتصال الضمير المرفوع بهما، حيث جاء في كلام العرب: نعما رجلين، ونعموا رجالا، وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك الظاهر مثل: نعم الرجل، وبئس الغلام، والمضمر مثل: نعم رجلا زيد، وبئس غلاما عمرو.
2- اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة كقولهم: "نعمت المرأة وبئست الجارية"، لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي.
3- بناؤهما على الفتح بحيث لو كان اسمين لما كان لبنائهما وجه.

والأصل في نعم وبئس أنهما فعلان على وزن فعل بكسر العين (...)، ودليل فعليتهما لحاق التاء التي تقلب هاء في الوقف بهما، وإنما هي تلحق الفعل (...) نحو: نعما رجلين ونعموا رجالا. والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الأفعال.

11.2. استعمال صيغ معينة

هل يجوز جمع العلم المذكر المتصلة به تاء التأنيث جمع المذكر السالم (الأنباري، (1978 م)، ص 40). اختلف علماء المدرستين في جمع المختوم بتاء التأنيث إذا سميت به رجلا، فالكوفيون يجيزون جمعه بالواو والنون نحو: طلحة: طلحون وهو ما ذهب إليه ابن كيسان، إلا أنه فتح اللام فيقول: الطلحون كما قالوا أرضون، أما البصريون فإنهم لا يجيزون ذلك، وقد اعتمد الكوفيون فيما ذهبوا إليه على أنه في التقدير جمع طلْح لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة، أما ابن كيسان فقد احتج على ذلك بقوله: "إنما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط في الطلحات، فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون،

كقولهم: "أرض وأرَضون" وكما حركت العين من أرَضون بالفتح حملا على أرَضات، فكذلك حركت العين من "الطلحون" حملا على الطلحات؛ لأنهم يجمعون ما كان على "فَعلة" من الأسماء دون الصفات على فعلات"(الأنباري، (1978 م)، ص 40).

وحجة البصريين أن في الواحد علامة للتأنيث والواو والنون علامة للتذكير، ولو جاز ذلك الجمع لأدى إلى أن يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان.

يقول الرضي الأستر أبادي: "واعلم أن شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للأسماء والصفات وخاص بأحدهما، فالعام لهما شيئان: أحدهما التجرد عن تاء التأنيث ولا يجمع نحو طلحة في الأسماء، وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء، فإنهم أجازوا طلْحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلَحون قياسا على الجمع بالألف والتاء" (الأسترأبادي، (د.ت). ص 180/2).

12.2. متفرقات

القول في أصل الاشتقاق أهو الفعل أو المصدر؟ (الأنباري، (1978 م)، ص 235). ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وذهب البصريون عكس ذلك، وحجة الكوفيين أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، كأن تقول: قاوم قواما، قام قياما، والفعل يعمل في المصدر مثل ضربت ضربا، كما أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤَكَّد قبل رتبة المؤَكِّد، بالإضافة إلى وجود أفعال لا مصادر لها مثل: ليس وعسى ونعم وبئس، فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال، لاستحالة وجود فرع من غير أصل، وإلى ذلك ذهب الزجاجي بقوله: "الدليل على أن المصادر بعد الأفعال وأنها مأخوذة منها، أن المصادر تكون توكيدا للأفعال كقولك: ضرب زيد ضربا، وخرج خروجا، وقعد قعودا وما أشبه ذلك، فلا خلاف في أن المصادر هاهنا توكيد للأفعال، والتوكيد تابع لمؤكد ثانٍ بعده والمؤكد سابق له، فدل ذلك على أن المصدر تابع للفعل، مأخوذ منه وأن الفعل هو الأصل الذي أُخذ منه"(الزجاجي، (1986 م) ص 61).

أما البصريون فقد احتجوا بما يلي:

أ- المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.
ب- المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، أما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه إذ يفتقر إلى الاسم.
ج- المصدر له مثال واحد نحو: القتل والضرب، والفعل له أمثلة مختلفة.
د- المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل "مصدر" فلما سمي "مصدرا" دل على أن الفعل قد صدر عنه.

خاتمة

بعد تتبعنا لظاهرة التأويل من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف. أمكننا استخلاص جملة من الملاحظات والاستنتاجات نوردها فيما يأتي:

– التأويل لم يكن من صنيع العصر المتأخر وحده، فمنذ أن نزل كتاب الله وتناوله الناس بالبيان أصبح مدار نشاط عقلي ولغوي وديني واسع. وكان هذا النشاط يتميز بالدقة والحرص بغية فهمه والتوصل إلى معانيه. فالتأويل لم يكن بدعة اخترعه الدارسون، ولكنه اتجاه فرضته مرونة اللغة العربية وطواعيتها، وملاحقتها لتجدد الأحداث.

– الخلاف لم يكن بين المدرستين فحسب، بل كان بين علماء المدرسة الواحدة؛ إذ لا توجد هناك قاعدة نحوية أو مسألة خلافية أجمع عليها نحاة البصرة وخالفهم فيها نحاة الكوفة. وكثيرا ما نجد العالم الواحد من أهل الكوفة يوافق مذهب خصومه أو العكس.

– يضع البصريون القاعدة أولا، ثم يخضعون إليها كلام العرب. أما الكوفيون فإنهم ينطلقون من كل مسموع ثم يضعون له قاعدة؛ أي أن البصريين تحروا ما نقلوا عن العرب ثم استقرأوا أحواله، فوضعوا قواعدهم على الأعم الغالب من هذه الأحوال، وما شذ عن ذلك سلكوا إحدى طريقتين: إما أن يتأولوها حتى تنطبق عن القاعدة وإما أن يهملوا أمرها لقلتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها؛ عملا بقاعدة "الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه". أما الكوفيون فقد جمعوا كل ما وصلهم ولم يفرطوا في شيء منه، فجمعوا الشاذ واللحن والخطأ وأخذوا عمن فسدت ألسنتهم من الأعراب وأهل الحضر وجعلوا لكل ذلك قاعدة حتى قيل: "الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا له" (الأفغاني، (1987 م)، ص 207). هذا الطريق التي اتبعته كل مدرسة يجعلنا نحكم على أن أصحاب المدرسة الكوفية قد اتبعوا منهجا وصفيا، بينما سلك البصريون منهجا معياريا.

– ما يستنتج أيضا أن الكوفيين أكثر احتجاجا بالقراءات والحديث النبوي، ولعل النزعة الدينية والتعصب لهذين المصدرين هما الحافز الذي جعل بعض العلماء والدارسين يفضل المذهب الكوفي ويرجحه على المذهب البصري.

تعدد دلالات هذا المصطلح، فدلالته بوصفه مصطلحا نحويا تختلف عن دلالته بوصفه أحد المصطلحات الأساسية في علوم القرآن والتفسير.

– استخدام هذا المصطلح عندما تكون للنص دلالتان إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة. وصفوة القول فإنه ينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو (القياس والسماع) فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان التي ظلت راسخة في النحو العربي إلى اليوم. غير أنها –مع اعتمادها لتلك الأركان– استطاعت أن تشق لنفسها مذهبا نحويا جديدا له طابعه وله أسسه ومبادئه.

قائمة المصادر والمراجع

1– الآمدي. علي بن محمد. (2003 م). الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه عبد الرزاق عفيفي. المكلة العربية السعودية: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

2– الأزهري. أبو منصور محمد بن أحمد. (1967 م). تهذيب اللغة. تحقيق عبد السلام وآخرون. مصر. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

3– الأستراباذي. رضي الدين محمد بن الحسين. (د.ت). شرح كافية ابن الحاجب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

4– الأنباري. كما الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. (1987 م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت.

5– ابن جني. أبو الفتح عثمان. (د.ت). الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. الطبعة الثالثة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر.

6- حسن. عباس. (د.ت). اللغة والنحو بين القديم والحديث. دار المعارف. القاهرة. الطبعة الثالثة.

7- الراجحي. شرف الدين الراجحي. (د.ت). في اللغة عند الكوفيين. دار المعرفة الجامعية. مصر. الإسكندرية.

8- الزجاجي. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (1986 م). الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. دار النفائس. الطبعة الخامسة.

9- الزمخشري. أبو القاسم جار الله. (د.ت). تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تحقيق وتعليق محمد مرسي عامر. دار المصحف. القاهرة.

10- سيبويه. أبو بشر عمرو بن عثمان. (1988 م). الكتاب. تحقيق عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثالثة. مكتبة الخانجي. بيروت.

11- ابن عقيل. بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن. (1974 م). شرح ابن عقيل. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. درا الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الثانية. بيروت. لبنان.

12- عيد. محمد. (1989 م). أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. القاهرة. عالم الكتب.

13- ابن فارس. أبو الحسن أحمد. (1979 م). معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، سوريا، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

14- المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد. (1399 هـ). المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. وزارة الأوقاف. الطبعة الثانية.

15- أبو المكارم. علي. (2006 م). أصول التفكير النحوي. مصر. القاهرة. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

16- ابن منظور. جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم. (1988 م). لسان العرب المحيط، قدم له العلامة الشيخ عبد الله العلايلي. أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسف خياط. دار الجيل. دار لسان العرب. بيروت. لبنان.

17- ابن يعيش. موفق الدين يعيش بن علي. (د.ت). شرح المفصل. عالم الكتب. بيروت.